



The Egyptian Exchange
البورصة المصرية

منهجية مؤشر البورصة المصرية

EGX30 Index



يناير ٢٠٢٥



تعريفات

٣

مقدمة

٤

إدارة المؤشر

٥

معايير انضمام الشركات للمؤشر

٥

معايير استمرار الشركات بالمؤشر

٨

معالجة البيانات التاريخية للشركات في بعض الحالات الخاصة

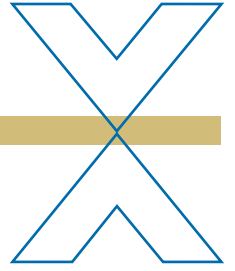
٩

المراجعة الدورية

٩

ملحق رقم (١) الحساب التفصيلي للمؤشر

١٠



تاريخ بدء سريان التعديلات في مكونات المؤشر (Effective) كل عام (Date)

دورية المراجعة (Rebalancing) نصف سنوية (Frequency)

فترة المراجعة (Review Period)

- الفترة الأولى من بداية شهر يوليو وحتى نهاية شهر ديسمبر، ويكون بدء سريان التعديلات في فبراير.
- الفترة الثانية من بداية شهر يناير وحتى نهاية شهر يونيو، ويكون بدء سريان التعديلات في أغسطس.

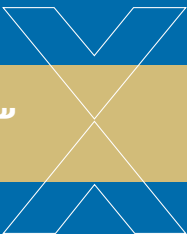
معدل الدوران للأسهم حرة التداول للسهم

إجمالي قيمة التداول بدون صفقات خلال فترة المراجعة مقسوماً على رأس المال السوقي للأسهم حرة التداول في نهاية فترة المراجعة

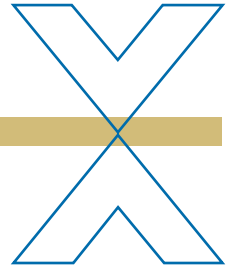
وعاء المؤشر (Index Universe) جميع الأسهم العادية المتداولة في السوق الرئيسي بأي عملة خلال فترة المراجعة

قاعدة الحد من دوران مكونات المؤشر (Buffer Rule)

قاعدة تهدف إلى منح المكونات الحالية للمؤشر أفضلية لاستمرارها ضمن مكونات المؤشر عند إجراء المراجعة الدورية حال استيفائها لمعايير الإنضمام، وذلك للحد من التقلبات في المؤشر والحفاظ على استقراره



مقدمة



تلتزم البورصة المصرية بتطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال إدارة مؤشرات أسواق الأوراق المالية، بدءاً من معايير اختيار الشركات المؤهلة للانضمام للمؤشر، وآليات المراجعة الدورية وآليات حساب المؤشر ونشر بياناته. وقد كان للبورصة المصرية دوراً رائداً بين البورصات الإقليمية في تدشين مجموعة متنوعة من المؤشرات التي صُممت لقياس أداء السوق وفقاً لمعدلات السيولة وبما يتماشى مع احتياجات المستثمرين.

قامت البورصة المصرية بتدشين المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية في ١ فبراير ٢٠٢٣ ليتضمن أكبر ٣٠ شركة من حيث السيولة والنشاط يتم ترجيحها برأس المال السوقي المعدل بنسبة التداول الحر للأسهم. ويتميز المؤشر بكونه يتفادى التركيز على صناعة بعينها ومن ثم يوفر تمثيلاً جيداً لمختلف الصناعات والقطاعات العاملة داخل الاقتصاد المصري.

تم احتساب المؤشر ابتداءً من ٤ يناير ١٩٩٨ بقيمة ١٠٠ نقطة. كما تم احتساب المؤشر مقوماً بالدولار ابتداءً من ١ مارس ٢٠٠٩. وكان يصدر تحت اسم (CASE30) إلى أن تم تغيير اسمه إلى EGX 30 في ١ مارس ٢٠٠٩ ليعكس التغيرات التي طرأت على اسم البورصة حيث تم استبدال اسم بورصتي القاهرة والإسكندرية بالبورصة المصرية



إدارة المؤشر

- تتولى لجنة مؤشرات البورصة المصرية، وهي لجنة مستقلة، إدارة مؤشر EGX30 وتتكون اللجنة من عدد من الخبراء في المجال المالي والمصرفي بالإضافة إلى السيد رئيس البورصة المصرية والسيد نائب رئيس البورصة المصرية، وتبدي اللجنة الرأي في مختلف مؤشرات البورصة المصرية وتطورها وتسويقها ومراجعتها الدورية، وكذلك
- غيره من المؤشرات القائمة أو التي قد تضيفها البورصة المصرية في المستقبل.
- تنشر قرارات اللجنة الخاصة بالمؤشر في نشرات البورصة وكذلك على موقع البورصة الإلكتروني على الإنترنت وذلك حتى يمكن لمن يتتبع المؤشر معرفة التغيرات التي طرأت عليه.

معايير انضمام الشركات للمؤشر

- معايير عامة**
١. ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركة المصدرة للأسهم محل المراجعة عن الحد الأدنى المنصوص عليه بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.
 ٢. يكون للجنة المؤشرات الأخذ في الاعتبار ما يلي:
 ٣. في حالة كون الشركة مصدرة
 - أ. التنوع القطاعي مع مراعاة ألا يزيد عدد الشركات من قطاع واحد عن ٥ شركات .
 - ب. مدى عدم تحقيق الشركة لإيرادات وفقاً للقوائم المالية السنوية أو الدورية.

المصرية، على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

أ. مدى صدور قرارات مؤثرة من لجنة القيد بالبورصة ضد الشركة نتيجة مخالفات من جانبها خلال فترة المراجعة.

ب. مدى وجود مخالفات تداول مثل مخالفات الباب الحادي عشر من اللائحة التنفيذية خاصة في حال مشاركة أيا من مسئولى الشركة المصدرة أو أشخاص مرتبطة بهم في تلك المخالفات، وما يتبعه من إجراءات وتدابير من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية.

٢. الشركات التي تندمج مع شركات أخرى أو التي يتم تملكها بواسطة شركات أخرى .

٣. الشركات التي تم قبول إيداع عرض شراء على أسهمها.

٤. حالات إشهار إفلاس أو حالات تصفية .

٥. الشركات التي أفصحت عن الرغبة في الشطب أو السير في إجراءات الشطب.

الأسهم محل المراجعة لم يمضى على بدء تداول أسهمها بالسوق الرئيسي فترة المراجعة البالغة ستة أشهر (مثل الشركات المقيمة/ المطروحة حديثاً أو الشركات التي تم نقل أسهمها من سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى السوق الرئيسي)، يتم عرض موقفها على لجنة المؤشرات للنظر في انضمامها وذلك بمراعاة الآتي:

أ. أن يتم تداول الورقة المالية ٩٥٪ من عدد أيام التداول منذ بدء التداول عليها وحتى نهاية فترة المراجعة.

ب. أن يكون رأس مالها السوقي المرجح بالأسهم حرة التداول يقع ضمن نطاق أعلى ٦٠ سهم من الأسهم المكونة لوعاء المؤشر مرتبة تنازلياً من حيث رأس المال السوقي للأسهم حرة التداول.

المعايير النوعية

يكون للجنة المؤشرات أثناء إجراءات المراجعة الدورية استبعاد الشركات في الحالات التالية:

أ. مدى وجود مخالفات للقواعد والضوابط المعمول بها في البورصة

معايير السيولة

يشترط لانضمام الشركة للمؤشر استيفاء المعايير التالية:

١. ألا تقل نسبة التداول الحر للشركة المصدرة عن الحد الأدنى المنصوص عليه بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.

٢. ألا يقل عدد أيام التداول على السهم عن نسبة ٩٥% من إجمالي عدد أيام التداول الفعلية في السوق خلال فترة المراجعة، مع مراعاة أسباب استبعاد أي إيقاف تداول لسبب لا يرجع للشركة المصدرة.

٣. ألا يقل المتوسط اليومي لقيمة التداول للسهم عن ١,٠% من المتوسط اليومي لقيمة تداول جميع الأسهم خلال فترة المراجعة.

٤. ألا يقل معدل الدوران للأسهم حرة التداول عن ١٠% خلال فترة المراجعة أو أن تقع الشركة في نطاق أعلى ٢٥% من الترتيب التنازلي للأوراق المالية المتداولة من حيث متوسط قيمة التداول اليومي.

٥. ألا يقل رأس المال السوقي مرجحاً بالأسهم حرة التداول

للسهم عن الوسيط الحسابي لرأس المال السوقي مرجحاً بالأسهم حرة التداول لأعلى ٨٠ شركة من حيث المتوسط اليومي لقيمة التداول

اختيار الشركات للانضمام للمؤشر

يتم ترتيب الشركات التي اجتازت المعايير العامة ومعايير السيولة وفقاً للمتوسط اليومي لقيمة التداول واختيار أعلى ٣٣ سهم منها، أخذاً في الاعتبار المعايير النوعية. ثم يتم تطبيق قاعدة الحد من دوران مكونات المؤشر (Buffer Rule) كما يلي

١. اختيار أعلى ٢٧ سهم للانضمام للمؤشر.

٢. يتم استكمال عدد ٣٠ سهم المكونة للمؤشر من خلال اختيار الثلاثة أسهم المتبقية من آخر ستة أسهم تقع ضمن قائمة الـ ٣٣ سهم المرتبة وفقاً للمتوسط اليومي لقيمة التداول طبقاً لترتيبها، على أن تكون الأولوية من بينهم للسهم المتواجد فعلياً ضمن المكونات الحالية للمؤشر.

معايير استثمار الشركات بالمؤشر

- تستمر الأسهم المدرجة بالمؤشر بين فترتي المراجعة حتى وإن فقدت معياراً أو أكثر من معايير الانضمام للمؤشر، عدا حالات الشطب أو انقضاء الشخصية المعنوية لأي من الشركات المصدرة لها، وعدا ما قد ترى اللجنة استبعاده في أي حالات أخرى من شأنها التأثير على استقرار المعاملات في السوق وبالتالي التأثير السلبي علي جودة المؤشر مثل:
- 1. عمليات الاندماج والاستحواذ التي يترتب عليها عدم استيفاء الشركة لنسبة التداول الحر المنصوص عليها في قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.
- 2. إيقاف التعامل على الشركة لمدة مؤثرة.
- في حالة انقسام الشركة يتم الإبقاء على الشركتين (القاسمة والمنقسمة) في المؤشر حتى فترة المراجعة التالية.

معالجة البيانات التاريخية للشركات في بعض الحالات الخاصة

للشركة الأصلية (XY) لكل شركة على حده، فتكون نسبة الشركة X من قيم البيانات التاريخية = سعر إقفال الشركة X مقسوماً على مجموع سعر إقفال الشركة X وسعر إقفال الشركة Y لأول يوم تداول بعد الانقسام، وبالمثل نسبة الشركة Y من قيم البيانات التاريخية

في حالة انقسام الشركة قبل أعمال المراجعة الدورية يتم استخدام سعر إغلاق أول يوم تداول للشركة المنقسمة (الجديدة) لحساب البيانات التاريخية لفترة ما قبل التداول واللازمة لمراجعة المؤشر. مثال: إذا كان لدينا شركة XY وتم تقسيم الشركة إلى شركتين هما شركة X وشركة Y ، يتم استخدام سعر إغلاق أول جلسة تداول للشركتين بعد الانقسام لحساب نصيب كل شركة من بيانات التداول التاريخية

المراجعة الدورية

الشركات التي تستوفي المعايير السابقة، وعرضها على لجنة المؤشرات للمناقشة والإقرار ويتم تغيير شركات المؤشر في بداية شهر فبراير وأغسطس من كل عام.

- تتم مراجعة مؤشر EGX 30 مرتين سنوياً (في نهاية شهر يناير وفي نهاية شهر يوليو) بواسطة الإدارة المختصة بالبورصة المصرية وتشمل المراجعة استبعاد الشركات غير المؤهلة، وإدراج

ملحق رقم (١) الحساب التفصيلي للمؤشر

المصري بالنسبة للدولار الأمريكي
في نهاية كل يوم عمل
٢. القاسم

القاسم هو معامل لتحويل إجمالي
القيمة السوقية للشركات التي
يتكون منها المؤشر إلى مستوى
المؤشر. وهذا القاسم يشتق من
نقطة البداية في المؤشر (التاريخ
الأساسي) وذلك بقسمة القيمة
السوقية على رقم يختار عشوائياً،
أو مضاعف (كالرقم ١٠٠ مثلاً) ليكون
نقطة البداية للمؤشر.

بالنسبة لمؤشر EGX30 مقوما بالعملة
المحلية، ومقوما بالدولار الأمريكي
تم وضع قيمة المؤشر عند ١٠٠
نقطة في أول يوم له، وبالتالي يكون



١. منهج قياس رسملة السوق لحساب مؤشر الأسهم

المعادلة المستخدمة لحساب
مؤشر EGX 30 هي معادلة مباشرة
لا تعقيد فيها، حيث يتم حساب
القيمة اليومية للمؤشر بقسمة
القيمة الإجمالية لرأس المال السوقي
معدلاً وفقاً لنسبة التداول الحر
من خلال مجموع (عدد الأسهم
المقيدة مضروباً في أسعار إقفال
أسهم كل من الشركات التي يتكون
منها المؤشر مضروباً في معدل
التحويل¹ مضروباً في نسبة التداول
الحر) لكل الشركات التي يتكون
منها المؤشر على قاسم ما. عبارة
«القيمة السوقية» تستعمل كمرادف
لعبارة «رسملة السوق».

قيمة المؤشر (مقوما بالعملة
المحلية) = إجمالي القيمة السوقية
لكل الشركات / قاسم

بينما يتم احتساب قيمة المؤشر
(مقوما بالدولار الأمريكي) بعد
تعديله وفقاً لسعر صرف الجنيه

¹ معدل التحويل هو سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي ويستخدم للشركات المتداولة بالدولار.

القاسم ١٠٠/١ من رأس المال السوقي المعدل وفقاً لنسبة التداول الحر

٣. خطوات حساب القاسم في التاريخ الأساسي

الخطوة الأولى: تحسب القيمة السوقية للشركات التي يتكون منها المؤشر في تاريخ البدء، ويساوي حاصل جمع أسعار الإقفال مضروباً في عدد الأسهم المقيدة للشركات التي يتكون منها المؤشر في التاريخ الأساسي مقوماً بنسبة التداول الحر.

الخطوة الثانية: توضع قيمة أولية للمؤشر (١٠٠).

الخطوة الثالثة: يحسب قاسم المؤشر في تاريخ البدء.
قاسم المؤشر = إجمالي القيمة السوقية / قيمة المؤشر (١٠٠)

٤. تعديل القاسم

أ- تعديل الشركات بالإضافة وإلحذف

عند إضافة شركة إلى المؤشر أو حذفها منه، تضاف القيمة السوقية لهذه الشركة إلى - أو تحذف من - المؤشر، وترتفع تبعاً لذلك القيمة الإجمالية للسوق أو تنخفض، وهذا

يؤثر على مستوى المؤشر. وحيث أن المؤشرات لا بد لها من أن تعكس قوى السوق فقط التي تغير قيمة الشركة، فإن قاسم المؤشر يجري تعديله للاحتفاظ بقيمة ثابتة للمؤشر. ويجري إدخال هذه التعديلات في بداية التاريخ المحدد (التاريخ السابق) قبل أن يبدأ التداول.

ب- تعديلات القيمة السوقية
هناك طريقتان يمكن بأي منهما تغيير القيمة السوقية للشركة، وهما:
- قوى السوق: التي تدفع أسعار الأسهم إلى الارتفاع أو الانخفاض. ويعكس المؤشر التغيرات نتيجة قوى السوق ومن ثم فلن يكون ثمة ضرورة لإجراء تعديلات على القاسم. - أعمال الشركات: عندما تصدر الشركات أسهما جديدة، أو تضيف حقوقاً على الأسهم، وهذا يؤثر على قيمتها السوقية. عندما تقوم الشركة بهذه الأعمال التي من شأنها التأثير على القيمة السوقية، فإن هذه الأعمال لا يظهر أثرها على قيمة المؤشر. تستلزم أعمال الشركات التي تؤثر على القيمة السوقية للمؤشر إجراء تعديل على القاسم لإحداث التوازن للحيلولة دون تغيير قيمة المؤشر بسبب هذه

الأعمال. وهكذا مع تعديل القاسم تظل قيمة المؤشر ثابتة قبل هذه الأعمال وبعدها.

تتبع الخطوات التالية لحساب مستوى المؤشر عندما يكون من الضروري إجراء تعديل على القاسم: ١. تحسب القيمة السوقية المعدلة، وهي تساوي إجمالي أسعار الإقفال المعدلة (وفقاً للمعادلة الواردة في الجدول التالي) وذلك بضربها في العدد المعدل للأسهم المقيمة لكل الشركات.

٢. حساب القاسم الجديد:

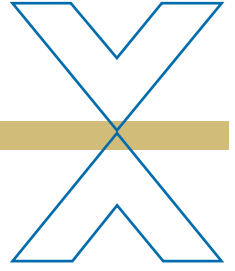
القاسم الجديد = القاسم القديم مضروباً في (القيمة السوقية المعدلة) / (القيمة السوقية السابقة)

إذن فالقاسم الجديد ببساطة هو الرقم الذي يبقى على المؤشر عند نفس المستوى الذي كان عليه قبل التغيير في القيمة السوقية، بمعنى أن القاسم الجديد يمكن حسابه بصورة أخرى على النحو التالي: القاسم = القيمة السوقية المعدلة / المستوى السابق للمؤشر

٣. حساب القيمة السوقية، وهي تساوي حاصل ضرب أسعار الإغلاق في عدد الأسهم المقيمة.

٤. حساب قيمة المؤشر، وذلك بقسمة القيمة السوقية على القاسم.

ملخص لأعمال الشركات وما يستلزمها من تعديلات



٢٠٠	أعمال الشركات	تعديل عدد الأسهم	تعديل سعر الفتح	كيفية حساب سعر الفتح المعدل	الأثر على القاسم
١	التوزيعات النقدية الناتجة عن النشاط (مؤشر العائد على السعر)	لا	لا	لا يتم تعديل سعر الفتح	لا اثر
٢	التوزيعات النقدية غير العادية (غير الناتجة عن النشاط)	لا	نعم	السعر المعدل = آخر سعر إقفال في آخر يوم تداول للسهم محمل بالحق - قيمة الكوبون النقدي	انخفاض
٣	تجزئة السهم	نعم	نعم	السعر المعدل = آخر سعر إقفال للسهم في اليوم السابق لتنفيذ التجزئة / عدد الأجزاء	لا اثر
٤	تجزئة عكسية للسهم	نعم	نعم	السعر المعدل = آخر سعر إقفال للسهم في اليوم السابق لتنفيذ التجزئة العكسية X عدد الأجزاء	لا اثر
٥	توزيعات الأسهم المجانية	نعم	نعم	السعر المعدل = (آخر سعر إقفال في آخر يوم تداول للسهم محمل بالحق X عدد الأسهم المقيدة قبل الزيادة المجانية) / عدد الأسهم الإجمالي بعد الزيادة	لا اثر
٦	زيادة رأس المال: من خلال حق الاكتتاب لقدامى المساهمين	نعم	نعم	السعر المعدل = ((آخر سعر إقفال في يوم غلق باب الاكتتاب X عدد الأسهم المقيدة قبل الزيادة) + (سعر الاكتتاب X عدد أسهم الزيادة المطروحة للاكتتاب)) / إجمالي عدد الأسهم بعد الزيادة.	زيادة
٧	انقسام الشركات	لا	نعم	سعر الشركة القاسمة = سعر الورقة المالية قبل الانقسام * نسبة الشركة القاسمة سعر الشركة المنقسمة = سعر الورقة المالية قبل الانقسام * نسبة الشركة المنقسمة	لا اثر
٨	تحويل السندات	نعم	نعم	السعر المعدل = ((سعر الإغلاق قبل الزيادة x عدد الأسهم المقيدة قبل الزيادة) + (عدد الأسهم المكافئ للسندات المحولة x سعر التحويل)) / إجمالي عدد الأسهم المقيدة بعد الزيادة.	زيادة

٢٠٠٠	أعمال الشركات	تعديل عدد الأسهم	تعديل سعر الفتح	كيفية حساب سعر الفتح المعدل	الأثر على القاسم
٩	إعدام الأسهم	نعم	نعم	السعر المعدل = (آخر سعر إقفال X عدد الأسهم المقيدة) / عدد الأسهم الجديدة بعد التخفيض.	لا اثر
١٠	إعدام أسهم الخزينة	نعم	لا	لا يتم تعديل سعر الفتح	انخفاض
١١	تخفيض القيمة الاسمية	لا	نعم	السعر المعدل = آخر سعر إقفال قبل التخفيض - قيمة تخفيض القيمة الاسمية للسهم	انخفاض
١٢	الاستحواذ	لا	لا	لا يتم تعديل سعر الفتح	لا اثر
١٣	توزيع اسهم إضافية مقابل إعادة التقييم نتيجة الاندماج	نعم	نعم	سعر السهم للشركة الدامجة بعد الاندماج غير محمل بالحق = القيمة الاسمية لسهم الشركة الدامجة بعد الاندماج	زيادة
١٤	زيادة القيمة الاسمية للسهم نتيجة زيادة رأس المال تمويلاً من الاحتياطات أو الأرباح مع بقاء عدد الاسهم	لا	لا	لا يتم تعديل سعر الفتح	لا اثر